لماذا يتراجع الاهتمام بالعلوم الإنسانية في الجامعات العربية؟

أ.د. طلال عتريسي
مستشار علمي وأكاديمي في جامعة المعارف/ بيروت- لبنان

المقدمة:

عندما نتأمل النقاش الذي يدور منذ سنوات حول العلوم الإنسانية التي تدرس في الجامعات المختلفة في العالم، سوف نلاحظ أن هناك اتجاهاً واضحاً في هذا النقاش يطرح على بساط البحث من منظور نقدي مستقبل هذه العلوم. والمقصود بالعلوم الإنسانية ما نعرفه من اختصاصات في علم الاجتماع وفي علم النفس، وفي العلوم السياسية، وفي علم الإدارة والاقتصاد، والتنمية، والعلوم التربوية، والأنثروبولوجيا، وسواها مما نطلق عليه أكاديمياً "العلوم الإنسانية". ومن الملاحظ أيضاً أننا نتعرف على هذا الاتجاه النقدي الإشكالي في العلوم الإنسانية لدى باحثين ومفكرين وأساتذة جامعيين غربيين في أوروبا والولايات المتحدة. أي أن هذا النقد والتساؤل لا يقتصر على الباحثين خارج الغرب في بدان عربية وإسلامية وآسيوية وأفريقية...بحيث نستطيع أن نقرأ عناوين مئات المقالات والكتب والأبحاث والمؤتمرات التي تبحث في أزمة العلوم الإنسانية وفي وظيفتها، وفي أزمة علم النفس وفي مأزق علم الاجتماع، الى التشكيك في علمية العلوم الإنسانية، وموضوعيتها.

بموازاة هذه الاتجاهات النقدية الغربية للعلوم الإنسانية، طرحت أيضاً الأسئلة في بعض الجامعات العربية على مستوى واقع هذه العلوم، وعلاقتها بمجتمعاتها، ومدى إقبال الطلاب على دراستها من جهة، وعلى مستوى موقع هذه العلوم من إشكاليات التعليم العالي ومشاريع تطويره، وتطوير برامجه ومناهجه. ووتواجه الجامعات العربية مشكلة هوية العلوم الإنسانية، وعلاقتها بالمجتمعات العربية التي تدّرس فيها. وصولاً الى الأسئلة التي تثار في البيئات العلمية والأكاديمية العالمية حول علمية هذه العلوم وموضوعيتها وتحيزها وخصوصيتها. بحيث لا يمكننا أن نفصل بين البحث في واقع هذه العلوم ومستقبلها من دون البحث في واقع الجامعة والتعليم العالي في الوقت نفسه.

لا شك أن النقاش النقدي التشكيكي في الغرب حول كل ما انتجته الحداثة في الحقبات الماضية، سواء على مستوى الأفكار أو النظريات ساهم الى حد كبير في وضع العلوم الإنسانية موضع النقد والتساؤل لجهة غاياتها وأهدافها، ومدى الإنجازات التي حققتها في فهم الإنسان، وفي معالجة مشكلات المجتمع. كما أن التطور التقني المتسارع والمتقدم، وهيمنة التكنولوجيا على وسائل التعلم والتواصل، ساهم في إثارة هذا النقاش حول العلوم الإنسانية، بعدما ارتبطت المعرفة التقنية والالكترونية المتطورة بسوق العمل، في إضعاف وتراجع الإهتمام بالعلوم الإنسانية. ما عزز التساؤل حول مستقبل هذه العلوم التي بدأت تفقد التواصل مع سوق العمل من جهة، وتفقد القدرة على اللحاق بالتغيرات المتسارعة التي يعيشها الأفراد، وتشهدها المجتمعات. بحيث تشكلت بعض التصورات التي تدعو الى تجاوز، أو إلغاء بعض التخصصات في العلوم الإنسانية التي لم يعد لها مكان في سوق العمل مثل الفلسفة والأدب والرواية والقصة وسواها...

- لا شك أن الأزمة التي تواجه الجامعات العربية في التعامل مع العلوم الإنسانية لها مستويات عدة تتداخل في ما بينها، منها ما له علاقة بوضع التعليم العالي عموماً ، ومنه ما له علاقة بالرؤية الإقتصادية للإنفاق على التعليم الرسمي الحكومي، ومنها ما يعود الى منافسة التعليم الخاص، أو الى الأدوار المتوقعة من الجامعة ومن التعليم العالي، ومنها ما يعود الى طبيعة العلوم الإنسانية نفسها من حيث مضمونها ونظرياتها الغربية،وعلاقتها بالمجتمعات التي نشأت فيها، أوانتقلت اليها.

وسنتناول في هذه الورقة مستويين من المستويات التي نعتقد أن لها دور مهم في أزمة العلوم الإنسانية، وفي التراجع عن الاهتمام بها وتراجع وظيفتها. وهما علاقة الجامعة بسوق العمل، وهوية العلوم الإنسانية.

المستوى الأول- علاقة الجامعة بسوق العمل:

إن أحد أوجه أزمة العلوم الإنسانية في الجامعات العربية هي في هذا التأكيد المستجد منذ سنوات على وظيفة الجامعة باعتبارها في خدمة سوق العمل. وهذه الأولوية التي أعطيت للجامعة وبالتالي للتعليم العالي، على حساب إنتاج المعرفة، وأولويتها، جعلت أي علم أو أي اختصاص لا يجد له مكاناً في سوق العمل مثابة فشل ينعكس على طبيعة الاختصاص نفسه. فإذا كانت الفلسفة غير مطلوبة في سوق العمل، فهذا يعني أن اختصاص الفلسفة لا قيمة له. وإذا كان اختصاص الأدب العربي، أو الأنثروبولوجيا، أو علم الآثار، أو غير هذه العلوم، غير مطلوب في المؤسسات الإنتاجية، فهذا سيعني بالنسبة الى البعض، أن على هذه الاختصاصات أن تختفي من برامج التعليم في الجامعة.

ليس المقصود من هذه الملاحظة نفي أي علاقة للجامعة بسوق العمل، فمثل هذه العلاقة مطلوبة، لأن المجتمع لا يتوقع من الجامعة أن تعطيه عاطلين من العمل. لكن المقصود هو تفسير تراجع الإهتمام بالعلوم الإنسانية، لصالح سوق العمل، بحيث لم يعد تحصيل العلم نفسه قيمة عليا، كما كان الأمر عبر التاريخ، وكما كانت هي وظيفة الجامعة. بل تحولت هذه القيمة العليا الى الوظيفة التي يحصل عليها الإنسان من هذا العلم، بغض النظر عن طبيعة هذا العلم وعن أهميته. وهذا يفسر كيف يتقاطر الطلاب على الإختصاصات التقنية والتكنولوجية، مثل هندسة الكمبيوتر، والكهرباء، والتسويق، وإدارة الفنادق، والعلاقات العامة، والبرمجة، وتحصيل اللغات، وسواها مما يحتمل الحاجة اليه في سوق العمل.

ما المشكلة في اختصار وظيفة الجامعة بتلبية حاجات سوق العمل؟

إن الجامعة التي تأسست منذ قرون وعبر الحضارات المختلفة كانت تهدف الى البناء الفكري أولاً، والى تلبية حاجات المجتمع ثانياً. والبناء الفكري يعني إعداد النخب والمفكرين والباحثين والمتخصصين في المجالات كافة وخصوصاً في العلوم الإنسانية. لأن هدف هذه العلوم هو الإنسان من جهة، والمجتمع الذي يعيش فيه من جهة ثانية.

وهذا ما يعود اليه التعليم الجامعي اليوم (إنتاج الأفكار) عندما يطلب منه المنافسة في ما يطلق عليه "إقتصاد المعرفة". لكن المعضلة أن هذا التعليم الذي يفترض أن ينتج المعرفة وينافس في سوقها، لا يملك الأدوات المناسبة لذلك. فكيف يمكن لهذا التعليم أن ينتج المعرفة، في الوقت الذي لا يقوم فيه سوى بنقل المعرفة من دون أي تدخل. وإنتاج المعرفة يحتاج الى العمل البحثي، وليس الى النشاط التدريسي فقط. في حين أن جامعاتنا العربية تفتقد الى مثل هذه المراكز كما تفتقد الرؤية التي ترى ذلك الدور المهم والاستراتيجي للمراكز البحثية في الجامعات.

وعندما نقول "حاجات السوق" التي يفترض أن تتحول وظيفة الجامعة الى تلبيتها، سيتوجب علينا أن نبحث في طبيعة هذا "السوق". ما الذي يحتويه، ما هي المنافسة المتوقعة؟ هل هو سوق ثابت أم متغير؟ هل ما يعرض فيه سيبقى على حاله لسنوات، أم من المتوقع أن يتغير بسرعة كبيرة؟ وبالتالي كيف يمكن للجامعة أن تلحق بحاجات هذا السوق المتغيرة والمتبدلة؟

إن ربط الجامعة بسوق العمل يعني منطقياً أن تتحول مناهج وبرامج ومقررات التدريس في الجامعة الى ما يحتاجه السوق، أي أن يدرس الطلاب هذه المقررات التي ستنفعهم في سوق العمل.

ما المشكلة في هذه الحالة؟

أولاً إن هذا الربط يفترض أن تجعل الجامعة برامجها ومناهجها انعكاساً لحاجات هذا السوق. فعلى سبيل المثال، إذا كان السوق يحتاج الى متخصصين في برمجة الكمبيوتر فعلى الجامعة أن تتحول الى تدريس هذا الاختصاص. وإذا كان السوق يحتاج الى أدلاء سياحة فعلى الجامعة أن تحول برامجها في العلوم الاجتماعية الى كيفية ممارسة هذا التخصص. وإذا كان السوق بحاجة الى التسويق والعلاقات العامة فينبغي أن تدرج مادة التسويق في اختصاص العلوم الإنسانية على سبيل المثال...وهكذا.

لكن السؤال الذي يطرح هنا هو التالي: الى أي مدى تبقى حاجات السوق ثابتة ويمكن الوثوق باستمراريتها؟ من المؤكد أننا نشهد في هذا العصر خلاف ذلك. فحاجات السوق متقلبة وسريعة.وهذا يعني أن برامج الجامعة ومناهجها، يجب أن تتغير وتتقلب بحسب تلك الحاجات. أي أن الجامعة ستفقد بهذه الطريقة خصوصيتها،وتميزها،وإرثها العلمي الذي تحصل عليه من مناهجها وبرامجها التعليمية ومن مواكبتها ومناقشتها للأطروحات الفكرية التي تجري في داخل الجامعة أو خارجها في المنتديات البحثة والعلمية والفلسفية.

هذا من جهة، أما من جهة ثانية، فإن التعليم على مستوى (المناهج والبرامج) لا يملك الوتيرة نفسها من سرعة التغير التي تحصل في سوق العمل، أوفي مجال التكنولوجيا. لذا لا يمكن التكيف بمثل تلك السهولة التي يظنها البعض، مع متغيرات هذا السوق. وهذا يعني بكل بساطة، ان الجامعة ستفقد وظيفتها المعرفية.

<u>السؤال الثاني الذي يطرح في علاقة الجامعة بسوق العمل</u>:

هل يمكن عندما نتطلع الى علاقة الجامعة بسوق العمل المحلي، أن نتجاهل علاقة هذا السوق وحاجاته المفترضة مع تحولات الأسواق العالمية التي تزداد تشابكاً وارتباطاً"؟ ما يعني أن على الجامعة أن تخضع في تغيير برامجها ومناهجها ليس الى السوق المحلي فقط، بل الى السوق العالمي الذي ينافس السوق المحلي. وهذا يعني أيضاً أن الجامعة ستفقد هويتها المحلية أو الوطنية.**(١)** لذا يصبح السؤال المهم الذي تواجهه الجامعة هو كيف سيتسنى لها أن توفق بين دورين متناقضين:

١- التكيف مع السوق من جهة وهو تكيف لا يعني سوى الخضوع لاملاءات من يتحكم بهذا السوق من قوى سياسية واقتصادية (أي من فاعلين غير تربويين ومن مصادر غير تربوية محلية ودولية...)، بحيث يفرض هذا التكيف تقديم أولوية السوق على الأفكار.

٢- دورها في انتاج المعرفة،(أدوار التربويين والمفكرين). الذي يفترض ألا يكون رهينة ما يجري في السوق من تحولات وحاجات. بل يجب أن تكون هذه المعرفة في خدمة المجتمع ككل، من حيث التحولات وفهم الأزمات والتغيرات، بما في ذلك فهم التحولات الإقتصادية والتنموية وسياسات الفقر والتطرف وسوى ذلك مما يشكو منه المجتمع أو يحتاج اليه في عملياته التنموية الإنسانية الشاملة. .

إن هذا الترويج لنظرية "الجامعة في خدمة السوق" هو أحد الأسباب المهمة التي تبعد الطلاب عن العلوم الإنسانية التي لا تجد مكاناً لها في سوق العمل.

إن البعد الآخر لهذه النظرية التي بدأ الترويج لها منذ سنوات لا يمكن التهاون في التعامل معه وفهمه. ذلك أن هذه العلاقة مع السوق تفترض للجامعة دوراً إنتاجياً وربحياً. وهذا غير متحقق في الواقع الحالي. كما أنه لم يكن كذلك في وظيفة الجامعة وفي أهداف تأسيسها. ما يعزز الربط بين الدعوات الى "نظرية السوق" وبين تلك التي تدعو الى خصخصة التعليم العالي. بمعنى ان هناك من يدعو الى خصخصة هذا التعليم مع تزايد الاتجاه الى كف يد دولة الرعاية التي احتضنت هذا التعليم طوال القرن الماضي. في حين يريد آخرون استمرار هذه الحماية انسجاما" مع التوزان بين دور الدولة ودور القطاع الخاص. فلا يترك التعليم ولا الخدمات الأخرى الصحية والاجتماعية ...بين يدي القطاع الخاص وحده الذي قد يمنع تحقيق فرص التعلم للجميع كما تدعو الى ذلك الأمم المتحدة وكثير من الهيئات الدولية منذ عقود. وقد ساهمت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٩) في تعزيز تلك الدعوات الى عدم التخلي المطلق عن دور دولة الرعاية بعدما تدخلت الدولة مباشرة لحماية المصارف ومنع الانهيارات التي هددت الاقتصاد العالمي برمته. وهناك من أراد في هذا الإطار أن يتكيف التعليم العالي مع متغيرات السوق وتطورات التكنولوجيا بحيث تخضع البرامج والمناهج في الجامعة الى حاجات السوق أولا". ويعتقد هؤلاء بأن هذا الخضوع يحل أزمة بطالة الخريجين المتفاقمة. ويزيد العائد الاقتصادي للتعليم العالي...ويزيد النمو الاقتصادي ويقلص الفقر...وربما

يفسر هذا التوجه موجة تزايد أعداد الجامعات الخاصة التي تنمو كالفطر في البلدان العربية على الرغم من تفاوت مستوياتها العلمية والتعليمية والبحثية.

كانت حكومات الرعاية منذ عقود تؤمن الى حد بعيد لخريجي الجامعات عملا" أو وظيفة في المؤسسات الحكومية المختلفة. فتمتص الوظائف الحكومية نسبة كبيرة من الخريجين ،وقد أتاحت فترة بناء الدولة ومؤسساتها في الخمسينيات حتى السبعينيات تنفيذ هذه الاستراتيجية من دون أي عقبات. لكن السنوات اللاحقة (منذ الثمانينيات) شهدت تخمة في موظفي المؤسسات الرسمية انتجت بيروقراطية ادراية ساهمت في ترهل المؤسسة الحكومية وفي تبرير التفكير اللاحق المحلي والدولي في كيفية معالجة الخلل الذي لحق بهذه المؤسسة الحكومية. ومن بين تلك الأفكار الاتجاه نحو تقليص الالتزام الحكومي بالتوظيف (التعاقد الوظيفي) وتقليص الانفاق الحكومي على التعليم ،وفي الوقت نفسه تعزيز القطاع الخاص الذي يفترض ان يستقطب بدوره الخريجين من الجامعات ،وكذلك التفكير في كيفية ربط الجامعات بسوق العمل بحيث تصبح الجامعة أكثر ابتعادا" عن الدراسات النظرية واكثر اقترابا" من التخصصات ذات الصلة بحاجات السوق. ومع هذه التحولات في التفكير في وظيفة الجامعة ودورها وانتاجيتها حصل تحول مواز في النظر الى قيمة العلم نفسه. فقد ارتفعت القيمة المعنوية والمادية لكل ما له علاقة بالتخصص الذي يؤدي الى وظيفة في السوق. وتراجعت في الوقت نفسه على المستويين المعنوي والمادي قيمة أي تخصص قد لا يجد له مكانا" في سوق البيع والشراء وجني المال والأرباح.ساهم في الترويج لهذا الفكرة الأخيرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية طوال العقود الماضية التي جعلت من المصرف ومن السوق المرتبط بالمصرف محور الحياة في المدينة ، ثم محور الحياة والعلاقات والقيم الاجتماعية في المجتمع. وتحولت بعد ذلك قيمة الانسان تدريجا" الى ما يملك وليس الى ما يعرف أو ما يكون. وهو ما عبر عنه منذ زمن بعيد، إريك فروم في كتابه الشهير "بين الملكية والكينونة" الذي انتقد فيه المجتمع الغربي الحديث الذي بات يمجد قيمة الملكية أكثر من أي قيمة انسانية أخرى(قيمة الكينونة).(٢)

هكذا بات على سبيل المثال مقياس تقدم أي جامعة أو أي منهاج تعليمي فيها هو في مدى مواءمته أولا" وأخيرا" لسوق العمل، من دون أن يستتبع ذلك أي تساؤل أو حتى أي تشكيك في سوق العمل نفسه وفي مدى حاجة الناس الى هذا السوق أو في مدى مساهمة ما انتجه هذا السوق من سلع ومن وظائف في تطور المجتمع وفي تنميته الفعلية أو حتى في مدى التاثير السلبي لهذا السوق في دفع المجتمع نحو الاستهلاك، أو نحو التبذير غير المنتج... أي عدم مساءلة المستهلك عن القيمة الاخلاقية أو الاجتماعية لما يريد الحصول عليه.(٣)

لقد تغير مشهد التعليم العالي. لم يعد الطلاب والأساتذة وحدهم هم الفاعلون. فقد تزايدت الدوافع الاقتصادية والمادية المؤثرة على هذا التعليم. وبتنا امام مساهمين دوليين في الخدمات التربوية. وأصبحت الدوافع الربحية حقيقة واقعية ليس فقط في المؤسسات الخاصة بل وفي حالات كثيرة في المؤسسات الحكومية. لقد اتسع الجانب التجاري للتربية. ما يطرح تحدياً غير مسبوق على المعنيين بمستقبل التعليم الجامعي في التعامل مع تبعات تحرير التجارة على التعليم العالي، لأن الجامعة ستخضع لمنطق العرض والطلب. وهذا المنطق، كما هو معلوم، متبدل وغير ثابت(٤). وستطغى الأهداف والأولويات التجارية على التعليم العالي قبل أي أهداف أخرى أساسية مثل التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية والعلمية، أو مثل الدور الذي يتطلع اليه البعض للتربية في تعزيز الديمقراطية والمواطنة... وربما يفسر ما سبق الكثير من أسباب تراجع الإهتمام بالعلوم الإنسانية، ليس في الجامعات العربية فحسب بل على مستوى الكثير من الجامعات العالمية أيضاً.

المستوى الثاني- هوية العلوم الإنسانية :

ربما لعبت هوية هذه العلوم ونظرياتها وطريقة تدريسها في الجامعات العربية دوراً مهماً في تراجع الإهتمام بهذه العلوم عند طلاب الجامعات. خصوصاً مع التحولات الكبرى التي عصفت بالمجتمعات العربية منذ بضعة عقود بعدما انتشرت

ظواهر التطرف والعنف، والعصبيات الدينية الدموية، وممارسات القتل والتهجير، وسوى ذلك من ممارسات لم تكن متوقعة، وتبين أنها لم تكن في صلب اهتمام الدراسات في العلوم الإنسانية أو الإجتماعية في الجامعات العربية. بحيث بدا وكأن هذه العلوم ومنهجيتها في واد، والمجتمعات العربية وما جرى فيها في واد آخر. ولم يغّير من هذا الإنطباع عن العلوم الإنسانية ما قامت به من محاولات لاحقة على تلك الظواهر لتفسيرها أو لشرح أسبابها.

وربما يعود السبب الى أن العلوم الانسانية التي قدمت الى الطلاب في جامعات البلدان العربية والاسلامية، منذ القرن الماضي، كانت هي العلوم الإنسانية نفسها التي عرفها الغرب في جامعاته ونظرياته. وحتى عندما كانت تطرح الأفكار، أو تجري المحاولات لتجديد هذه العلوم او لتطوير الجامعات، فإن مرجعية هذه المحاولات كانت ايضا" هي الجامعات الغربية. أي أن ما كان يجري في جامعاتنا خصوصا" على مستوى العلوم الانسانية ،بقي منذ الاستقلال في منتصف القرن العشرين الى اليوم، بمنأى عن مسار النقاش مع الغرب،أو حتى الاستقلالية عنه. ولم يحصل تغيير كبير في هذا المجال على الرغم من الترويج الغربي الاستفزازي، منذ منتصف التسعينيات، لمقولة صدام الحضارات ذات البعد الثقافي الديني...التي يفترض هانتنغتون فيها المواجهة الحضارية –الدينية بين الإسلام والغرب...

لم تطرح الأسئلة في جامعاتنا العربية حول عالمية هذه العلوم. بمعنى هل ما توصل اليه الغرب في "علومه"الانسانية يمكن أن يكون علوما" يعود اليها الدارسون والمهتمون في باقي العالم غير الغربي على غرار العلوم الطبية أو الهندسية وسواها؟ وهل الأطروحات والفرضيات الاجتماعية والإنسانية عموما" هي نتاج بنية الافكار والفلسفات والمشكلات الإجتماعية والإنسانية الغربية ،ما يجعل لها خصوصية لا يمكن نقلها أو تقليدها بتلك السهولة التي يعتقدها البعض؟ أم انها أطروحات انسانية عالمية تنطبق على الانسان في كل زمان ومكان؟

إن التعرف على نشأة هذه العلوم في الغرب سوف يبين حقيقة تلك العلاقة بين الأبعاد الفكرية والفلسفية، من جهة وبين المشكلات الاجتماعية من جهة ثانية، مع نظريات العلوم الإنسانية واتجاهاتها وتطوراتها اللاحقة وتوسع ميادينها. ولنأخذ على سبيل المثال ما يقوله أحد الرواد الأوائل للعلوم الاجتماعية في الغرب سان سيمون "Saint Simon" الذي" كان يأمل أن تبلغ العلوم الانسانية وحدة العلوم الطبيعية وانتظامها". وكان شغوفا" بقانون "نيوتن" في الجاذبية. فكان يرى أن العلم طائفة من الاعتقادات المحققة والثابتة التي يمكن أن تحل مكان الدين كقوة، تقدم نظرة متماسكة للكون والوجود الانساني، ومن ثم يوحد البشر على أساس من الحقائق المشتركة...وهكذا يؤدي العلم وظيفة الدين بواسطة النزعة الوضعية، أوتطبيق المبادئ العلمية على كل الظواهر الطبيعية والانسانية" (٥). ما يعني أن التفكير السوسيولوجي في بداياته كان متأثراً بالنهضة العلمية الأوروبية، وكان يريد تطبيق المناهج العلمية نفسها على كل الظواهر الطبيعية والإنسانية، والتي تفترض استبعاد الدين ، كما فعلت العلوم الأخرى في فهم المادة، وفي تفسير الطبيعة.

لقد نشأ هذا التفكير نتيجة أربعة أحداث كبرى حصلت في أوروبا، وتركت تأثيراً قوياً وعميقاً على نشأة العلوم الإنسانية، وعلى تطورها اللاحق :

- الإنقلاب على الكنيسة وإقصاء الدين عن التدخل في الحياة السياسية والإجتماعية والعلمية في القرن السادس عشر

- الحروب الدينية في أوروبا التي استمرت نحو ١٣٠عاما" من ١٥١٧ الى ١٦٤٨ بين الكاثوليك والبروتستانت

- الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر (١٧٨٩) التي رفعت شعارات العلمانية والحرية والمساواة ضد النظام الإجتماعي القديم (كانت شديدة الهجوم على الدين والكنيسة، وعملت على تحويل المجتمع عن المسيحية وطرد الشخصيات الدينية من مختلف المؤسسات)

- الثورة الصناعية في بريطانيا ثم في معظم أوروبا (خلال القرن الثامن عشر) والتي أدت الى ابتكارات تقنية مثل الطاقة البخارية وتوسع الصناعة واستخدام معدات آلية، ونهضة علمية وصولا" الى ثورة صناعية واسعة في القرن التاسع عشر.

إن خلفية هذه الأحداث الكبرى كانت خلفية فكرية، نتج عنها تداعيات ثقافية واجتماعية. (القطيعة مع الكنيسة ومع الدين، وشعارات الثورة الفرنسية حول العلمانية، وحول الحرية والمساواة). كما دفعت هذه الأحداث المفكرين في المجالات الاجتماعية الى محاولة فهم كيف حصلت تلك التحولات، وكيف تتغير المجتمعات، استناداً الى تلك التجربة التي عرفوها في أوروبا. وحتى الحدث العلمي والتقني مثل الإختراعات والإكتشافات. كان له ايضا" تداعيات اجتماعية، وأسرية، واقتصادية. فتطور وسائل النقل على سبيل المثال، ساهم في انتقال الأفراد من الريف الى المدينة وفي تشكيل ما عرف بأحزمة البؤس حول المدن. وقد تحولت هذه الأحزمة في حالات كثيرة الى بؤر للتوترات الإجتماعية، وللإضطرابات الأمنية، ومراكز للعنف والجريمة.

إن هذه التحولات الكبرى، تأثر بها بلا شك رواد علم الاجتماع الغربي، وقد تلخصت بالنسبة إليهم في مسألتين منهجيتين مترابطتين:

الأولى: الإبتعاد عن الدين، وقطع العلاقة معه، ومع منظومته الفكرية والإنسانية، وعدم اعتباره مصدراً للمعرفة

الثانية: الإعتماد على الخبرة التجريبية (على غرار العلوم الطبيعية) بما هي مصدر حقيقي ووحيد للمعرفة.

ولهذا شدد أوغست كونت على سبيل المثال (فرنسي ١٧٩٨-١٨٥٧) ، وهو مبتكر ما عرف (بعلم الإجتماع: السوسيولوجيا) على ما سماه "فيزياء اجتماعية" قبل أن يغير التسمية الى علم الإجتماع. وقد أراد أن "يضع علماً جديداً للمجتمع مثل ما هي الحال في العالم الطبيعي. وكان ينبغي على علم الاجتماع بالنسبة اليه أن يطبق المنهجيات العلمية الصارمة نفسها في دراسة المجتمع كما هو الحال في الأساليب التي تنتهجها الفيزياء والكيمياء في دراسة العالم الطبيعي.

لماذا فكّر "كونت" بهذه الطريقة؟

لأنه اعتقد أن هذه الطريقة هي المرحلة النهائية والمتقدمة في التفكير البشري لفهم العالم الذي مر بالنسبة اليه بثلاثة أطوار: اللاهوتي، والميتافيزيقي، والوضعي.

- في اللاهوتي كان الفكر الإنساني، مسيرا" بالأفكار الدينية، وكان المجتمع هو تعبيرعن إرادة الله.

- والميتافيزيقي هو مرحلة عصر النهضة، حيث بدأ الناس ينظرون الى المجتمع في إطاره الطبيعي، لا باعتباره ناجما" عن قوى فوق الطبيعة.

- أما المرحلة الوضعية فقد دشنتها الإكتشافات والإنجازات التي حققها كوبرنيكوس وغاليلو ونيوتن، وهي التي اتسمت بتشجيع تطبيق الأساليب العلمية لدراسة العالم الإجتماعي، على غرار ما آلت اليه الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء" .

سعى "كونت" الى وضع علم جديد للمجتمع لتفسير القوانين التي تنظم حياة العالم الإجتماعي مثلما هي الحال في العالم الطبيعي سماه "دين الإنسانية"، الذي يقوم على الميل عن الإيمان القطعي بالعقيدة الى الإرتكاز الى المبادئ العلمية . وسيكون علم الإجتماع بالنسبة الى كونت "بمنزلة النواة لهذا الدين الجديد".(٦)

هكذا أنتجت التحولات الفكرية (القطيعة مع الدين) نظريات سوسيولوجية جديدة. وستعمل هذه النظريات من خلال مناهجها التجريبية على محاولة فهم وتفسير التحولات المجتمعية المختلفة التي حصلت في الغرب أساساً، قبل أن تصبح لاحقاً نظريات لفهم وتفسير باقي المجتمعات البشرية.

لكن مثل هذه القطيعة مع الدين لم تحصل في مجتمعاتنا العربية والإسلامية. بل على العكس من ذلك تماماً لا تزال هذه المجتمعات شديدة الإرتباط بالدين، بمستوياته المختلفة، (وقد شهدنا كيف كان لهذا الإرتباط تأثيرات كبيرة على الظواهر المجتمعية العنيفة والدموية التي حصلت في العراق وسوريا ولبنان وبلدان أخرى) ، بحيث يفترض بالباحث الإجتماعي أن ينطلق من هذا الإرتباط الديني ليفهم طبيعة التحولات التي تجري في هذه المجتمعات خلافاً للفرضية التي ابتدأ منها أوغست كونت في رؤيته للمجتمع الغربي، وخلافاً لاعتقاده بأن العلم سيحل محل الدين حتى في العلوم الإنسانية..

إن السؤال المطروح في العلوم الإنسانية هو كيف نبلور رؤيتنا المنهجية لمجتمعاتنا؟ الى أي مرجعية نستند في تشكيل هذه الرؤية؟ الى أوغست كونت ونظريته عن استبعاد الدين على سبيل المثال ، أم الى "الرؤية العلمية" التي تنفي أي تأثير غير تجريبي على المعرفة وعلى فهم السلوك؟ وهل تسمح هذه المرجعية أو تلك بفهم التحولات المجتمعية في البلدان العربية والإسلامية، أو بفهم دوافع السلوك الفردي ومستوياته النفسية على سبيل المثال؟ أو حتى بفهم أسباب المشكلات الأسرية التي تعيشها هذه المجتمعات وطرائق التعامل معها، وحل خلافاتها؟

إن تراجع الاهتمام بالعلوم الإنسانية و"غربتها" في جامعاتنا العربية والإسلامية، يعود الى أن هذه العلوم الغربية بقيت طوال العقود الماضية علوما" مرجعية في جامعات البلدان الاسلامية لأسباب عدة : أبرزها أن الاتجاه الغالب من الأساتذة والمفكرين في هذه الجامعات يعتبر أن هذه العلوم هي دون سواها العلوم الصحيحة. وأن البديل عنها غير موجود، وغير متحقق. ما يعني أن علينا أن نأخذ بهذه العلوم كما هي بلا أي تردد وبلا أي تغيير أو تعديل. وهذا الاتجاه يعبّر عن القسم الأكبر من هيئات التدريس في الجامعات العربية والإسلامية . وقد قام هؤلاء طوال سنوات، والى اليوم بتدريس ما كتبه المفكرون الغربيون في العلوم الانسانية والاجتماعية. ولم يكتف هؤلاء الاساتذة بذلك، بل دافعوا عن الفكر الغربي في هذه العلوم (في علم الاجتماع، والادارة، وعلم النفس، وعلوم التربية، والعلوم السياسية والاقتصادية، وسواها..) باعتبار أن هذا الفكر هو الفكر الصحيح على المستويات المعرفية والمنهجية، وحتى على مستوى النتائج التي توصل اليها الغربيون في أبحاثهم التجريبية. وقد برر الاساتذه والمفكرون هذا الدفاع وذاك التقليد على المستوى المنهجي بالقول: أن الغرب استطاع التقدم والهيمنة بعد أن قدم نموذجا" ناجحا" في ابتكار الأفكار والنظريات وفي ادارة الحياة الاجتماعية والسياسية وفي السيطرة والتحكم، ولذا لا بد من تقليده فيما قدم في العلوم الانسانية أيضا"...

لا يمكن، في الواقع، أن نفصل هذه الاشكالية الفكرية والنظرية عن أبعادها السياسية والثقافية في المجتمعات الاسلامية. فقد عاشت البلدان الاسلامية عقودا" طويلة تحت الاحتلال المباشر للدول الغربية. ولم يقتصر الأمر على مجرد الهيمنة العسكرية ،بل امتدت هذه الهيمنة الى القطاع التعليمي بمراحله كافة. وأسست الدول الغربية المدارس والجامعات ووضعت لها المناهج الغربية نفسها.(٧) وعندما حققت الدول الاسلامية استقلالها عن الدول الغربية المستعمرة في منتصف القرن العشرين عملت حكومات الاستقلال على تقليد النماذج الغربية في الاقتصاد وفي الادارة وفي بناء الجيوش وفي مؤسسات التعليم ، خصوصا" في المراحل الجامعية...واذا كانت بعض المقررات التعليمية قد تغيرت لتنسجم مع الواقع السياسي الجديد مثل كتابة التاريخ أو تدريس الاشتراكية ،أو القومية. إلا أن العلوم الانسانية عموما" بقيت على حالها ،كما كانت في الجامعات تحت الاحتلال الغربي. أي تدريس ما عرفته الجامعات الغربية من نظريات في التربية والاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية وحتى العلوم الحقوقية والقانونية والعلاقات الدولية وغيرها...

فعندما تحولت الجامعة المصرية على سبيل المثال من جامعة أهلية الى جامعة حكومية عام١٩٢٥ وافتتح قسم مستقل لتدريس علم الإجتماع في كلية الآداب .سار هذا القسم على منهج المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي بدأها"أوغست كونت، وأرسى قواعدها دوركهايم. وقد أثرت هذه المدرسة ولا تزال تؤثر في قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الاداب في جامعة

القاهرة ،الجامعة الأم، حتى يومنا هذا..." كذلك الأمر في ايران، حتى بعد انقضاء سنوات على الثورة الإسلامية التي حصلت عام ١٩٧٩ ، ينتقد مرشد الثورة "اولئك الذين صارت نظريات علم الاجتماع في الغرب بالنسبة اليهم كالقرآن بالنسبة للبعض من حيث الإعتبار، لا بل أكثر من ذلك... " وأن ما يشاهد في أوساطنا العلمية، واعتبره خللاً فظيعاً، هو أننا ندرس الكتب والثقافات الأجنبية ونرددها ونحفظها ونتعلّم ونعلّم على ضوئها ، غير أننا لا نجد في أنفسنا القدرة على التساؤل وإيراد الإشكالات عليها.." ويخلص مرشد الثورة في ايران الى "وجوب السعي بجدية الى أن ندوّن العلوم الإنسانية على أساس الأركان الإسلامية".(٨) وكان غالبية رواد علم الاجتماع العرب الذين ثبتوا دعائمه، قد تخرجوا من جامعات بريطانية أو فرنسية، كما حدث في مصر ولبنان والمغرب، أو أميركية كما حدث في العراق. وقد تأثر علم الاجتماع في العراق كثيرا" بعلم الاجتماع الاميركي في النظرية والمنهجية" ،كما كان هناك اساتذة أجانب كثيرون يدرسون علم الاجتماع في جامعات البلدان الاسلامية.ففي مصر درّس فرنسيون وانكليز، وكانت لغة التدريس اجنبية في البداية حيث درست أغلب المواد باللغة الفرنسية لوجود اساتذة فرنسيين، ثم تحولت الى الانكليزية لوجود اساتذة انكليز..".

لم تشذ جامعات لبنان عن معظم جامعات الدول العربية والاسلامية في التعامل مع العلوم الانسانية الغربية باعتبارها مرجعية معرفية وحيدة. خصوصا" وأن أولى الجامعات في لبنان كانت قد تأسست في نهايات القرن التاسع عشر (١٨٦٦) وهي الجامعة الاميركية ثم تلتها بعد نحو عشر سنوات الجامعة اليسوعية. وكان من البديهي ان تعمد هاتان الجامعتان الى استلهام البرامج والمناهج الغربية الاميركية والفرنسية في التدريس في المجالات كافة العلمية والانسانية وغيرها. ولا بد من الاشارة الى ان الجامعة اللبنانية تأسست بعد أكثر من ثمانين سنة على الجامعتين الاميركية واليسوعية.(في نهاية الخمسينيات).ولذا كان من الطبيعي أن تتأثر برامج التدريس في اللبنانية بما سبق واعتمد في الجامعات التي تأسست قبلها، خصوصا" الجامعة اليسوعية، لأن لبنان بقي حتى بعد الاستقلال شديد التبعية للّغة الفرنسية وللثقافة الفرنسية ،وكذلك لمناهج التدريس في الجامعات الفرنسية. ويكفي ان نشير على سبيل المثال الى ان طلاب كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نفذوا إضرابا" في منتصف الستينيات للإعتراض على الجامعة العربية التي افتتحت فرعا" لتدريس الحقوق باللغة العربية، لأن تدريس الحقوق في الجامعة اللبنانية كان يحصل بالفرنسية، وبإشراف مباشر من جامعة ليون في فرنسا. وكانت كل مراجع التدريس التي ينصح الطلاب بالاطلاع عليها هي المؤلفات التي كتبها فرنسيون باللغة الفرنسية أو تلك التي تمت ترجمتها الى اللغة العربية. علما" بأن معظم المؤلفات باللغة العربية في العلوم الانسانية لم تكن في الواقع سوى ترجمة غير مباشرة لما ورد في المؤلفات الفرنسية من حيث الموضوعات أو التبويب أو حتى مناهج المعالجة. وكانت مواد التدريس الأخرى في العلوم الانسانية في الجامعة اللبنانية، باللغة الفرنسية ايضا" في علم النفس وفي علم الاجتماع، وقد استمر الأمر حتى منتصف السبعينيات. ولم يتغير باتجاه اعتماد اللغة العربية لغة" للتدريس الا بعد اضرابات واسعة قام بها طلاب الجامعة اللبنانية (الآتين من أوساط اجتماعية وسطى ومتدنية ومن المدارس الرسمية) وقادها اليسار اللبناني في ذلك الوقت، وأدت الى تحول تدريجي في تدريس هذه العلوم من الفرنسية الى العربية. وهكذا كانت ولادة علم الاجتماع الحديث في معظم الجامعات العربية والإسلامية تقليداً تاماً للنظام الاكاديمي الغربي .

كما ساهم في تكريس هذه المرجعية للعلوم الغربية، البعثات التعليمية الطلابية التي ذهبت من البلاد العربية والإسلامية الى الغرب، لتحصيل الدراسات العليا. وكذلك من ذهب منها الى الاتحاد السوفياتي السابق. وعندما رجع هؤلاء الى بلدانهم قاموا بتدريس ما تعرفوا اليه من علوم في المجالات الانسانية والاجتماعية. (بما في ذلك النقد الماركسي للفكر الغربي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)...ويمكن أن نعثر بوضوح على أثر هذا التعليم الغربي في الكثير مما كتب في المجالات النفسية والتربوية والاجتماعية في الجامعات العربية والاسلامية منذ منتصف القرن الماضي الى اليوم...والذي جعل من المفكرين الغربيين في هذه العلوم مثابة آلهة، والنصوص التي كتبوها مثابة مقدسات لا يمكن الاقتراب منها أو الرد عليها...

(مثل الفرويدية على سبيل المثل). علما" بأن الغرب نفسه قدم في السنوات الماضية من خلال مفكري الحداثة وما بعدها تراثا" هائلا" من النقد للعلوم الانسانية، ومن التشكيك في نتائج ما قدمته تلك العلوم في كثير من المجالات الانسانية المختلفة.(٩)

كانت الغلبة الغربية في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية واللغوية تفرض نفسها مرجعية من دون منازع. لكن السؤال الذي طرحه العلماء والمثقفون الذين لم يكونوا من أنصار الغرب أو من أتباعه، في تلك المرحلة، هو كيف نلحق بالغرب المتقدم. "لماذا تقدم الغرب وتخلف المسلمون"؟ كان العالم الإسلامي يشهد انهياراً وتراجعاً كبيراً سياسياً وثقافياً... وما قامت به الجامعات في البلدان العربية والاسلامية حتى بعد التخلص من الاحتلال المباشر، هو ترجمة المناهج الغربية. وتعليم هذه المناهج ومقرراتها الى الاجيال الجديدة. وقد استمر هذا الأمر سنوات طويلة. وانتقل من جيل الى آخر. وقد نتج عن هذا التعاقب ثقة مطلقة في العلوم الغربية الانسانية وغياب الثقة في أي امكانية لعلوم انسانية غير غربية. وهكذا يمكن أن نفهم لماذا غاب نقد النظريات الغربية عن مقررات التدريس، في جامعاتنا العربية والإسلامية، وفي معظم مؤلفات الباحثين العرب والمسلمين في العلوم الانسانية. لا بل تم في كثير من الأحيان عرض تلك النظريات من دون أي جهد نقدي، ما جعلها مسلمات يقينية بالنسبة الى الذين يتعرفون عليها، من علم الاقتصاد، الى علم التربية، أو علم النفس. أي مجرد عرض للنظريات الغربية من دون اي تردد، ومن دون أي مناقشة لتلك النظريات. ففي علم النفس على سبيل المثال قد يكرر معظم المؤلفين والاساتذة الجامعيين، الفكرة الشائعة عن "أزمة المراهقة" باعتبارها أزمة انسانية عالمية سوف يتعرض لها المراهق في المجتمعات كافة. بحيث تبدو الأزمة ملازمة للبعد الفيزيولوجي الذي يمر به الانسان في هذه المرحلة من العمر. علما" بأن هذه المسالة غير صحيحة. وقد قدم الغربيون هذه الرؤية حول المراهقة استنادا" الى تجربة مجتمعاتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي حولت المراهقة الى أزمة، والتي اعتبرتها بداية التيه والتشتت، والتمرد والضياع، والعبث. في حين أن هذه المرحلة، ليست كذلك، من منظور ثقافي مختلف، بل هي بداية تحمل المسؤولية والمشاركة في الأدوار الاجتماعية. (١٠)

أي ان الاقتداء بعلوم الغرب الانسانية والاجتماعية لم يحصل لأن شعوب العالم اكتشفت ان الغرب قدّم التفسير الأفضل والأصح للإنسان وللمجتمع. أو لأن شعوب العالم تعرفت الى النظريات والتجارب الإنسانية كافة ثم اختارت الانحياز الى النظريات والتجارب الغربية في العلوم الانسانية. لم يحصل ذلك كله. بل نقل المثقفون والنخب وأساتذة الجامعات وحتى الحكومات، التجارب الغربية الى جامعاتهم الوطنية، لأن الغرب الذي احتل بلدانهم كان هو النموذج المسيطر. ولأن هذا الغرب كان ولا يزال الى اليوم، يتصرف في المجالات كافة السياسية والثقافية على أساس أنه هو المسيطر.

إن استعادة هوية هذه العلوم في جامعات البلدان العربية والاسلامية، يعني أن تكون مرجعية هذه العلوم هي المرجعية الفكرية والثقافية لمجتمعاتنا. (أهمية الدين في هذه المرجعية على سبيل المثال). كما يعني أن لا نقتدي بمناهج العلوم الطبيعية، التي تصف ما يحصل ولا تتدخل في ما يجري. فوظيفة عالم الاجتماع على سبيل المثال ليست الوصف، ولا جمع البيانات، ولا وضع الجداول فقط. بل عليه أن يطرح في الوقت نفسه ما يراه مناسباً لمجتمعه، وأن يتجاوز بالتالي "الموضوعية" والحياد، المفترضين في التعامل مع المادة الجامدة، في حين أن الأمر لا يجب أن يكون كذلك في التعامل مع مصير الأفراد والمجتمعات والإنسان. (١١)

إن أزمة العلوم الإنسانية، والغربة التي تعيشها في جامعاتنا العربية والإسلامية، وتراجع اهتمام الطلاب بها يمكن أن نلخصه في فكرة واحدة هي أننا تعاملنا مع هذه العلوم باعتبارها "قوانين" وليست نظريات. والفرق كبير جداً بين الرؤيتين. فعندما تكون هذه العلوم قوانين فهذا يعني أنها يجب أن تنطبق على الإنسان بغض النظر عن الزمان والمكان، وهذا غير صحيح وغير واقعي. وهو يخالف في الوقت نفسه، حتى المناهج الغربية، والمنطق العقلي، في تحليل سلوك الأفراد وفهم تطور المجتمعات.*

أما عندما نعتبر أن تلك العلوم هي مجرد نظريات، وهي كذلك بالفعل، فهذا يعني أنها قد تكون صحيحة وقد لا تكون كذلك. وهذا يعني أننا غير ملزمين بها كمرجعيات نهائية في هذه العلوم. بل يمكن أن نعرضها كوجهات نظر في مقابل وجهات نظر أخرى من ثقافات أو من حضارات أخرى. وتنبغي الإشارة في هذا المجال الى الكثير من الباحثين والمفكرين الغربيين الذين فتحوا منذ سنوات أبواب مثل هذا النقد لتلك العلوم الإنسانية ولرموزها وشخصياتها، ونظرياتها.

ما سبق لا يعني استحالة الاستفادة من العلوم الانسانية الغربية، أو عدم التعرف على ما بلغته خصوصاً على مستوى الاختبارات والتجارب، وما حصل فيها من تحولات وما عرفته من نظريات. هذه مسألة في غاية الأهمية، وهي جزء من المعرفة الانسانية ومن المعرفة العلمية التي ينبغي ان يتسلح بها طلاب الجامعات في البلدان العربية والاسلامية. لكن هذا لا يعني على المستوى المنهجي ان نعتبرها المرجعية الوحيدة لهذه العلوم. بل ينبغي ان نمتلك الجرأة لتبيان ان هذه العلوم هي جزء من تجربة غربية محددة خضعت لمعايير الزمان والمكان. وأن تخصصات هذه العلوم وفروعها وميادينها، كانت في جوهرها محاولات للإجابة عن مشكلات أوروبية أو غربية، فرضتها حاجات أو مشكلات نشأت على سبيل المثال بعد الثورة الصناعية، أو بعد الإطاحة بالكنيسة، أو بعد الحربين العالميتين... ما ينفي عن هذه العلوم صفة العالمية، لأن عالمية هذه العلوم تفترض أن تنطبق نتائج دراساتها على شعوب العالم كافة وليس فقط على جزء بسيط منه في القارة الأوروبية، أو في بعض بلدانها على سبيل المثال... ولا يمكن أن نتعامل مع هذه العلوم مثل ما يتعامل الغرب مع نفسه على المستوى السياسي عندما يعتبر أنه هو "المجتمع الدولي" مهمشاً ثلاثة ارباع الكرة الأرضية. أي أن معرفة هذه العلوم لا ينبغي أن تحجب التعرف على ما قدمته حضارتنا، وحضارة الشعوب الأخرى غير الغربية، من إسهامات مهمة في فهم الإنسان وفي دراسة المجتمع.

المراجع:

١- Christian Laval et Louis Weber, Le nouvel ordre educatif mondial.Edit.regards,Paris ٢٠٠٢ p,١١-٣٩

٢- Philippe Moati,La societe'Malade de l'hyperconsommation,Ed.Odile Jacob.Paris ٢٠١٦ p٣٦

وكذلك أريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٠، ١٩٨٩.

٣- جلال أمين، في "إشكالية العلوم الإجتماعية في الوطن العربي" مجموعة من المؤلفين، دار التنوير في بيروت، والمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية في القارهة، ١٩٨٤ ص ٧٣ .

٤) -Globalisation et Universite's Nouvel espace,nouveaux acteurs,editions Unesco٢٠٠٣,P٩٠

٥- ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،٢٠٠٤، وكذلك: أنتوني غيدنز، في كتابه "علم الاجتماع" مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥ (ص ٢٥١-٢٦٥)

وكذلك جلال عبد الرزاق، تحديات العلوم الاجتماعية، كتابات معاصرة مجلة الابداع والعلوم الانسانية، العدد ٥٦،المجلد الرابع عشر،بيروت،٢٠٠٥

٦- انطوني غدنز، علم الإجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥ص٥٣-٦١

٧- طلال عتريسي، البعثات اليسوعية ومهمة اعداد النخبة السياسية في لبنان ،الوكالة العالمية للتوزيع،بيروت ١٩٨٧،(الفصل الرابع:التعليم اليسوعي واعداد النخبة)

٨- الإمام الخامنئي، الهواجس الثقافية في المشروع الحضاري المعاصر، دار المعارف الحكمية، بيروت ٢٠١٥، ص ٣٤٧-٣٥١)

٩ - Geoffroy de lagasnerie,''L'universite' et la crise des sciences sociales''.le monde ٢٩/٤/٢٠١٠

وكذلك:C.Levi Strauss,criteres scientifiques dans les disciplines sociales et humaines,Paris١٩٦٦

١٠- طلال عتريسي،في التربية وعلم النفس اختلاف المفاهيم،،منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،بيروت ١٩٩٤(الفصل الرابع).

*.نقل حتى عن ابن سيرين صاحب تفسير الأحلام الشهير أنه كان يسأل طالب التفسير عن المجتمع الذي أتى منه أو عن البيئة التي يعيش فيها، لكي يفهم طبيعة الرموز ودلالاتها التي شاهدها في الحلم..)

١١- صلاح قانصو"الموضوعية في العلوم الانسانية،عرض نقدي لمناهج البحث"،دار التنوير ،بيروت ١٩٨٤،

وكتاب "اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي"مجموعة من المؤلفين،دار التنوير بيروت،والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٨٤.

وكذلك الدكتور أبو بكر أحمد باقادر،والدكتور عبد القادر عرابي آفاق علم اجتماع عربي معاصر، ،دار الفكر،دمشق وبيروت،٢٠٠٦.

وأيضاً عبد القادر عرابي وعبيد العمري، اشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية العربية المعاصرة ،الرياض ١٤٢٢